الأمم المتحدة

A/C.3/56/SR.15

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
5 April 2002
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ١٥

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد الهنائي ..... (عُمان)

المحتويات

البند ٢٧ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع)

البند ١١٢ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)*

البند ١١٣ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" (تابع)*

* بندان قررت اللجنة أن تنظر فيهما معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-58721 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٢٧ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (تابع) (A/C.3/56/L.11)

مشروع القرار A/C.3/56/L.11 المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين"

١ - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٢ - **السيدة ليتون** (شيلي): تكلمت بوصفها المقدم الرئيسي لمشروع القرار، وقالت إن البلدان الأخرى التالية ترغب في أن تنضم إلى مقدمي مشروع القرار: أرمينيا، إريتريا، أستراليا، إستونيا، بربادوس، بلغاريا، بليز، بوركينا فاسو، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، سانت لوسيا، غينيا، فيجي، قيرغيزستان، مالطة، ملاوي، موزامبيق، نيكاراغوا، هايتي.

٣ - أعتمد مشروع القرار A/C.3/56/L.11.

٤ - وفيما بعد، أشارت توغو وجامايكا والجماهيرية العربية الليبية وسانت فنسنت وجزر غرينادين إلى أنها لو كانت حاضرة عندما اعتُمد مشروع القرار A/C.3/56/L.11 لانضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع) (A/C.3/56/L.2 و L.7 و L.9)

مشروع القرار A/C.3/56/L.2 المعنون "التحضير للذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها"، والتعديلات الواردة في الوثيقة A/C.3/56/L.7

٥ - **السيدة نيويل** (أمينة اللجنة): قرأت التصويبات التي أدخلتها ممثلة بنن شفوياً عندما جرى تقديم الوثيقة A/C.3/56/L.7.

٦ - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٧ - **السيدة أليشا** (بنن): تكلمت بوصفها المقدم الرئيسي لمشروع القرار، وقالت إن البلدان الأخرى التالية ترغب في أن تنضم إلى مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، إكوادور، بوليفيا، بيلاروس، الجماهيرية العربية الليبية، السلفادور، سورينام، سيراليون، شيلي، غينيا، كوستاريكا، المغرب، ملاوي، موزامبيق، نيكاراغوا.

٨ - اعتُمدت الوثيقة A/C.3/56/L.7 على نحو ما تم تصويبها شفوياً.

٩ - اعتُمد مشروع القرار A/C.3/56/L.2 على النحو المعدَّل.

مشروع القرار A/C.3/56/L.9 المعنون "تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين: نحو بناء مجتمع للجميع في القرن الحادي والعشرين"

١٠ - **الرئيس:** قال إنه لا تترتب على مشروع القرار آثار في الميزانية البرنامجية.

١١ - **السيدة نيويل** (أمينة اللجنة): قالت إنه تجدر الإشارة إلى أن ممثلة الفلبين قامت، عند تقديم مشروع القرار، بتصويب النص شفوياً.

١٢ - **السيدة غارسيا** (الفلبين): تكلمت بوصفها المقدم الرئيسي لمشروع القرار، وقالت إن البلدان التالية ترغب أيضاً في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار: أرمينيا، إريتريا، إكوادور، أندورا، أيسلندا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بوركينا فاسو، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تركيا، جامايكا، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، زمبابوي، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سوازيلند، السودان، سورينام، غرينادا، غواتيمالا، قبرص، كولومبيا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، موريشيوس، ناميبيا، النرويج، نيكاراغوا، هايتي.

١٣ - اعتُمد مشروع القرار A/C.3/56/L.9 على النحو المصوب شفوياً.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع) (A/C.3/56/L.3 و L.13 و L.14)

مشروع القرار A/C.3/56/L.3 المعنون "صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشيخوخة"

١٤ - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار أوصى باعتماده المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

١٥ - اعتُمد مشروع القرار A/C.3/56/L.3.

مشروع القرار A/C.3/56/L.13 المعنون "الترتيبات المتعلقة باشتراك المنظمات غير الحكومية في الجمعية العالمية للشيخوخة"

١٦ - **الرئيس:** قال إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أوصى باعتماد مشروع القرار هذا وإنه لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

١٧ - اعتُمد مشروع القرار A/C.3/56/L.13.

مشروع القرار A/C.3/56/L.14 المعنون "النظام الداخلي المؤقت للجمعية العالمية الثانية للشيخوخة"

١٨ - **الرئيس:** قال إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أوصى باعتماد مشروع القرار وإنه لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

١٩ - اعتُمد مشروع القرار A/C.3/56/L.14.

البند ١١٢ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/56/3 وA/56/38/Rev.1 وA/56/174 وA/56/222-S/2001/736 وA/56/268 و279 و306 و316 و328 و329 و472)

البند ١١٣ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" (تابع) (A/56/222-S/2001/736 وA/56/306 وA/56/319 وAdd.1)

٢٠ - **السيد ليال كورديرو** (أنغولا): قال إنه على الرغم من التركيز الوارد في إعلان وبرنامج عمل بيجين، ما زالت حالات التفاوت بين الجنسين حقيقة واقعة. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يظل المنظور الجنساني

يظهر في عام ٢٠٠٢ في نتائج الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية. وحث صانعي السياسة على إبراز الحالة المالية للمرأة في وثيقة النتائج التي ستقدم إلى المؤتمر؛ وقال إنه دون ذلك التأكيد، ليس من المحتمل أن تقل المفارقات الاقتصادية بين الرجال والنساء.

٢١ - وأضاف قائلاً إن حكومة أنغولا تؤيد الاعتماد الذي جرى مؤخراً للبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الخاص بالحق في تقديم الالتماس، الذي لن يخفف من التمييز فحسب بل سيوفر أساساً متيناً للحلول القانونية للانتهاكات.

٢٢ - ومضى يقول إن أنغولا تعاني من الآثار الجسيمة للصراع الداخلي المستمر. وإن النقص الحالي في إمدادات الأغذية أشد تدميراً في المناطق الريفية، حيث تشكل المرأة ٣٠ في المائة من رؤساء الأسر المعيشية. وفي سياق قيام الحكومة بتخصيص المعونة للاحتياجات الأساسية، نظمت وزارة الأسرة وشؤون المرأة المؤتمر الوطني الثاني المعني بالمرأة الريفية. وعلى الرغم من الصراع، تم إعادة توطين عدد كبير من المشردين داخلياً واللاجئين - حوالي ٧٠ في المائة منهم نساء - وتم منحهم رأس مال من خلال برامج الائتمانات الصغيرة والإمدادات الزراعية كجزء من البرنامج الوطني للنهوض بالمرأة. غير أن بعض البرامج عانت من مشاكل مالية ومن انعدام وجود بيئة سلمية.

٢٣ - وأردف يقول إن الحكومة وافقت على التعاون مع المنظمة النسائية للبلدان الإفريقية ومنظمة المرأة الأنغولية في تنظيم مؤتمر دولي معني بالفقر وآثاره على المرأة، سيعقد في رواندا في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١ بهدف تحديد النهج الجديدة لمحاربة الفقر في مطلع الألفية الجديدة.

٢٤ - ومضى يقول إن إدماج منظور جنساني في كافة السياسات يتطلب مشاركة كاملة من الحكومات والمجتمع الدولي والمجتمع المدني، مع تعاون وثيق فيما بين الجهات الفاعلة الدولية وتيار ثابت من البيانات الدقيقة لشرح المفارقات الجنسانية وتبيان نتائج التدابير الجديدة للسياسة العامة.

٢٥ - **السيدة عفيفي** (المغرب): قالت إن حكومة بلدها اتخذت تدابير للنهوض بالمرأة في عدة مجالات. وإن من بين الأولويات العليا لديها الأمومة السليمة والحصول على خدمات تنظيم الأسرة. وإن تحسن الرعاية الصحية الأولية سيساعد على تخفيض وفيات الأمهات بنسبة مستهدفة تبلغ ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥. وإن هناك مجالاً آخر ذا أولوية هو التعليم، بأهداف محددة لعام ٢٠٠٥ هي زيادة معدل انتساب الفتيات إلى المدرسة لتبلغ نسبة ٧٠ في المائة وتخفيض الأمية فيما بين النساء الريفيات بنسبة ٥٠ في المائة.

٢٦ - ومضت تقول إن حالة المرأة الاقتصادية والاجتماعية ستتحسن من خلال برامج مناسبة للتدريب في موقع العمل والحصول على الائتمانات الصغيرة ورأس المال. وإن من المخطط له نشر ثقافة حقوق الإنسان، بما في ذلك نشر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بغية رفع وعي النساء بحقوقهن الأساسية والآليات المتاحة لحمايتهن من انتهاكات تلك الحقوق. وإن رابطات المرأة تعمل أيضاً مع الوزارات الحكومية ذات الصلة لوضع استراتيجية لمكافحة العنف ضد المرأة والفتيات.

٢٧ - ولاحظت في الختام أن الشراكة والدعم الآتي من منظومة الأمم المتحدة كانا أساسيين بالنسبة للجهود التي تبذلها حكومة بلدها لتحسين حالة المرأة.

٢٨ - **السيد الكتبي** (الإمارات العربية المتحدة): قال إنه على الرغم من التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي في العقد الماضي، ما زالت المرأة، لا سيما في البلدان النامية، تواجه مشاكل تتعلق بسوء الصحة والفقر والتهميش والعنف والجهل. وإن ثلثي جميع الأميين في أنحاء العالم هم من النساء ويعانون بوجه خاص من سوء الصحة المرتبط بالفقر وعدم وجود الرعاية الصحية.

٢٩ - وأردف يقول إن مؤتمر بيجين لعام ١٩٩٥، الذي حدد ١٢ مجال اهتمام حاسم فيما يتصل بحالة المرأة، كان منعطفاً في الجهود المبذولة على الصعيد العالمي لتحسين حالة المرأة وتعزيز دورها في التنمية، غير أن تزايد المفارقة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وافتقار البلدان النامية لمصادر تمويل موثوقة، قد حال دون تنفيذ خططها الوطنية القائمة على أساس منهاج عمل بيجين. وإن وفد بلده لذلك يدعو المجتمع الدولي، لا سيما البلدان المتقدمة النمو، كما يدعو وكالات التمويل الدولية كالبنك الدولي، إلى زيادة مساعدتها المقدمة إلى البلدان النامية، لا سيما تلك التي توجه اهتماماً خاصاً إلى احتياجات المرأة والأسرة.

٣٠ - وأضاف قائلاً إن وفد بلده يؤكد أيضاً ضرورة تعزيز الدور الحاسم الذي تؤديه الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في التنمية وفي تنفيذ توصيات مؤتمراتها الرئيسية الرامية إلى تعزيز حالة المرأة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في أنحاء العالم. وإن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ينبغي أيضاً أن تُعزَّز، لا سيما في ميدان البحوث والدراسات، وفي مجال تنفيذ مشاريع المساعدة الإنمائية في أكثر المناطق فقراً، وخصوصاً تلك التي تعاني من آثار الحرب أو الاحتلال. وينبغي أن تُؤخذ المشاكل العديدة التي تواجهها المرأة والأسرة في تلك المناطق في الاعتبار جنباً إلى جنب مع طبيعة وخصوصيات فُرادى المجتمعات، وخاصة تقاليدها وعاداتها وقيمها الدينية والاجتماعية.

٣١ - واستأنف قائلاً إن بلده سنَّت كثيراً من القوانين ووضعت ترتيبات لحماية الحقوق القانونية للمرأة فيما يتعلق بالتملك والحصول على التعليم على جميع المستويات والتدريب والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية. كما شجعت المرأة على الدخول في سوق العمل في القطاعين الخاص والعام على السواء وعلى المشاركة في جميع جوانب الأنشطة الإنمائية الوطنية. وقد كفلت أحكام الضمان الاجتماعي للمرأة بصفتها أُم وربة بيت حماية كاملة من الناحية المالية ومن حيث الخدمات الاجتماعية على حد سواء. وبالنظر إلى التزام الحكومة بمنهاج عمل بيجين، تركز بلده على التنمية البشرية للمرأة، وإدماجها في خطط التنمية الوطنية وبرامجها وفي الأنشطة الإقليمية والدولية. كذلك فهي تكفل إشراك المرأة في صنع القرار في الوزارات والمؤسسات على قدم المساواة مع الرجل.

٣٢ - وأعرب في الختام عن القلق إزاء معاناة ملايين النساء والأطفال في كثير من مناطق الصراع، لا سيما أولئك الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها إسرائيل والتي لا تزال تواجه أوضاعاً بائسة ومؤلمة ناجمة عن ممارسات القتل والعنف والبطش والاعتقال والتجويع ومظاهر هدم المنازل ومصادرة الأراضي والتشريد على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية. وإن هذه الأعمال تمثل انتهاكاً فاضحاً لقرارات الأمم المتحدة، وقواعد القانون الإنساني الدولي وصكوك حقوق

الإنسان، التي يأتي في مقدمتها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب.

٣٣ - وقال إن وفد بلده يناشد المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته فيما يتعلق بحالة المرأة الفلسطينية، وذلك ببذل مزيد من الضغوطات على الحكومة الإسرائيلية لحملها على إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية، بما في ذلك القدس والجولان السوري، والسعي إلى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة بغية كفالة الأمن والسلم والاستقرار لجميع شعوبها.

٣٤ - **السيدة كابالاتا** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قالت إنه على الرغم من أن سياسة الحكومة اعترفت بإسهام كلا الجنسين ومسؤوليتهما، فإن سياسة تنمية المرأة والجنسين المعتمدة في عام ٢٠٠٠ وضعت التأكيد على المسائل المتعلقة بالمرأة بصورة خاصة. وإن هذه السياسة تهدف إلى ما يلي: تمكين المرأة من التغلب على الفقر؛ وإبراز إسهامها في تنمية الأسرة والمجتمع والأمة والاعتراف على نحو كامل بحقوقها؛ والتأكيد على قيمة كلا الأبوين في تربية أولادهما؛ والتعجيل بالتنمية الوطنية بتعزيز المساواة بين الجنسين. وقالت إن الحكومة اعترفت بأن مفتاح سد الثغرة بين طموحاتها ومنجزاتها في هذه المجالات ينطوي على تنفيذ دقيق للالتزامات الدولية ذات الصلة. وإن الفقر، وفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والصراع المستمر في المنطقة الفرعية هي العوامل الرئيسية التي تعرقل جهودها.

٣٥ - واستطردت قائلة إن هناك تقدماً متواضعاً قد أحرز مع ذلك في المجالات ذات الأولوية. فالفرص التعليمية الموسعة (بما في ذلك توفير التعليم الأساسي المجاني للجميع، منذ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١) قد زادت من انتساب التلميذات الفتيات إلى ما يقارب ٤٥ في المائة. وفضلاً عن ذلك، فقد تعزز التمكين السياسي والقانوني للمرأة من خلال التدريب وتنقيح التشريعات التمييزية ونشر القوانين الجديدة. وفضلاً عن ذلك، فإن تمثيل المرأة في البرلمان ازداد من ١٥ إلى ٢٠ في المائة، وإن الهدف الأخير هو تحقيق تمثيل لها بنسبة ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥. وفضلاً عن ذلك، وبغرض التخفيف من عبء الفقر على المرأة، وفرت الحكومة للمرأة الائتمانات الصغيرة وعززت الخدمات الاجتماعية للمرأة والفتاة. وفي جميع هذه المجهودات، تم تقدير الدعم المشترك بين الوكالات والدعم الثنائي.

٣٦ - ونظراً لأهمية معالجة الحالة الخطيرة للمرأة الريفية في البلدان النامية، أعربت عن ترحيب وفد بلدها بصورة خاصة بتوصيات اجتماع فريق الخبراء بشأن حالة المرأة الريفية في سياق العولمة، الذي عُقد مؤخراً في أولانباتور، بمنغوليا. وأما بالنسبة لفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، فقد أعربت عن تأييد وفد بلدها للمفهوم القائل إن للمرأة دوراً مركزياً في الوقاية من هذا الوباء وتحديد الحلول المستدامة له. واختتمت بالتعبير عن رغبة وفد بلدها بتكرار ندائه من أجل بذل مجهود منسق لتعزيز التكافؤ بين الجنسين في إطار الأمانة العامة.

٣٧ - **السيدة إيفاشينكو** (أوكرانيا): رحبت بجهود منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الرامية إلى إدماج منظور جنساني في خطط عملها، ثم قالت إن خطة عمل حكومتها للنهوض بالمرأة (٢٠٠١-٢٠٠٥) تأخذ في الاعتبار احتياجات المرأة في مختلف القطاعات وتهدف إلى تعزيز السياسات المراعية للجنسين في المؤسسات العامة. وقالت إن المرأة والمجتمع المدني يشتركان اشتراكاً كاملاً في هذه العملية. وإن السياسة الوطنية تسعى إلى تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية وتشجيع مشاركتها في

صنع القرار السياسي. كما يولى الاهتمام لبرامج رعاية الصحة الإنجابية والأمومة السليمة، ولاستئصال العنف ضد المرأة.

٣٨ - وأضافت قائلة إنه صدر في عام ٢٠٠١ مرسوم جمهوري بشأن النهوض بالحالة الاجتماعية للمرأة في أوكرانيا، وتم وضع برنامج لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمرأة والطفل. غير أنه على الرغم من هذه الجهود ما زال إدماج مراعاة الجنسين الكامل في جميع قطاعات المجتمع غير متحقق. ونظراً لأن الاقتصاد الوطني هو في مرحلة انتقالية، فإن وضع المرأة يمر حالياً في عملية تكيف. غير أن الحكومة تعرف تماماً التدابير التي يجب أن تنفذها للوصول إلى التحقيق الكامل لحقوق المرأة في أوكرانيا. وإن جهودها ستظل تسترشد بالمعايير الدولية التي تؤمن بها.

٣٩ - **السيدة ديغيلر** (هولندا): قالت إن منع الصراع واستئصال الفقر والنهوض بالمرأة هي مسائل مترابطة ارتباطاً وثيقاً. وفضلاً عن ذلك، ونظراً لأن عدم المساواة بين الجنسين يعرقل جهود التنمية، يجب أن تنطوي سياسات التنمية على تمكين المرأة. وإن وجود نهج متكامل إزاء التنمية ذو أهمية خاصة عقب الصراعات. ويجب ألا يفوت عن البال أن المرأة اتخذت في غالب الأحيان زمام المبادرة لكبح اللجوء إلى العنف في حالات الصراع. لذلك فإن مما يبعث على القلق أن الغياب الواضح للمرأة في مفاوضات السلام في كوسوفو قد أدى إلى إطالة تهميشها في العملية السياسية بعد الصراعات. وإن مما له أهمية بالفعل أن يتم الاعتراف بإمكانيات المرأة في أولى مراحل إدارة الصراع.

٤٠ - واستأنفت تقول إنه بوجود الدعم الأجنبي اللازم، تستطيع المجموعات النسائية أن تسهم إلى حد كبير في بناء السلم في بلدانها. وإن وفد بلدها يستطيع أن يوفر تفاصيل لتوصيات المنظمات النسائية الوطنية والدولية التي أكملت تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809) (تقرير الإبراهيمي). وذكرت على وجه الخصوص أن التدريب ينبغي توفيره لقوات حفظ السلام وفقاً لإعلان ويندهوك وخطة عمل ناميبيا بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات دعم السلام المتعددة الأبعاد (S/2000/693). وإن حكومة هولندا من جانبها ستسهم بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار لهذا الغرض. ووجهت الانتباه إلى إحدى قصص النجاح فيما يتعلق بتعميم المنظور الجنساني، فقالت إن من بين أول دفعة من مدربي الشرطة تتخرج من مدرسة كوسوفو لخدمات الشرطة التي أنشأتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ١٩ في المائة من النساء - وهذه نسبة عالية بالمقارنة مع معظم البلدان الأوروبية.

٤١ - واختتمت قائلة إنه يجب تمكين المرأة كي تقرر شكل حياتها ومجتمعاتها. ولهذا الغرض، يجب على المجتمع الدولي أن ينفذ بالكامل قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

٤٢ - **السيد كويمبرا** (البرازيل): قال إن الأمم المتحدة كانت في الطليعة من حيث بذل الجهود لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وإن سلسلة المؤتمرات المخصصة لقضايا المرأة، مع غيرها من المؤتمرات العالمية الرئيسية، أوجدت أساساً مفاهيمياً متيناً وسلسلة من الالتزامات التي دفعت إلى الأمام فكرة وضع قوانين وسياسات وطنية. كما عبر عن التقدير لأعمال لجنة وضع المرأة ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة.

٤٣ - ومضى قائلاً إن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، من جانبه، أصبح على نحو متزايد شريكاً عاماً في

جهود حكومة بلده الرامية إلى تعزيز النهوض بالمرأة. وقدم دليلاً على النهوض الناجح لمشاركة المرأة في السياسة البرازيلية هو أن النصيب البالغ ٣٠ في المائة للمرشحات في الانتخابات في عام ٢٠٠٠ قد تم تحقيقه، مع انتخاب ٣١٧ محافِظة (منهن ست في عواصم الولايات) و ٢٠٠ امرأة تقلدن المناصب الرسمية في المجالس المحلية.

٤٤ - وأضاف يقول إنه لتحسين وضع المرأة الريفية، قدم برنامج حكومي شهادات ملكية الأراضي على نحو تفضيلي للمرأة ووفر فرصاً للائتمان الصغير والمساعدة التقنية والأمن الاجتماعي، شملت استحقاقات الأمومة والتقاعد.

٤٥ - واستطرد يقول إن تخفيض عدد وفيات الأطفال والأمهات ذو أولوية مستمرة مع توفير خدمات الرعاية الصحية المجانية للجميع. وإن البرامج الصحية للمرأة والفتاة في البرازيل تركز، في جملة أمور، على الأمومة المبكرة، وتنظيم الأسرة، والأمراض المنقولة جنسياً، والوقاية من الإيدز ومعالجته. كما يقدم الدعم لضحايا العنف الجنسي والعنف المترلي في مرافق خاصة موجودة في أنحاء البلد. وما زال يُنظر إلى التعليم بوصفه وسيلة رئيسية للقضاء على الفقر وتعزيز النهوض بالمرأة. وإن الفتيات والنساء يمثلن حالياً نصف جميع المنتسبين في كل مستوى تعليمي.

٤٦ - واختتم قائلاً إن حكومة بلده على قناعة بأن المساواة والتحقيق الكامل لحقوق المرأة هما من العوامل الأساسية للديمقراطية، ولذلك فهي ما زالت ملتزمة بتوفير بيئة تفضي إلى تمكين المرأة البرازيلية.

٤٧ - **السيدة مولاروني** (سان مارينو): قالت إن الممارسات الثقافية والتقليدية، في أنحاء عديدة من العالم، ما زالت تحدُّ من حرية المرأة. غير أن الطريق نحو المساواة بين الجنسين في سان مارينو كانت سهلة نسبياً. فنظراً للظروف الاقتصادية المواتية، كانت مشاركة المرأة في القطاعين العام والخاص على السواء ملحوظة. وقد تم تحقيق المساواة في الأجور بين العمال الذكور والإناث، كما تم تحقيق المساواة في الفرص التعليمية. أما بالنسبة للمساواة أمام القانون، فقد سن البرلمان مؤخراً قانوناً بدأ يعالج الثغرة بين الرجال والنساء في نقل الجنسية.

٤٨ - وأضافت قائلة إن تحقيق التوازن بين الجنسين يجب أن يحظى بالأولوية بالنسبة لجميع البلدان، وإن وفد بلدها سيؤيد أي إشارة إلى التوازن بين الجنسين في أعمال اللجنة، على أمل نشر الوعي بهذه القضية فيما بين الجمهور والحكومات. وقالت إن زيادة العنف ضد المرأة تشكل أيضاً مسألة تبعث على القلق، وإن وفد بلدها يرحب بالجهود التي تُبذل في إطار الاتحاد الأوروبي لمعالجة أسبابها. وقالت إن وفد بلدها مقتنع بضرورة تغيير المواقف إزاء الممارسات التقليدية التي تؤثر على صحة المرأة والفتاة، والتمييز بين تقاليد الشعوب القيمة والتحريفات والانتهاكات للحقوق. وإن التعليم الرامي إلى تغيير المفاهيم هو كذلك الحل.

٤٩ - واختتمت قائلة إن حكومة بلدها تعتقد أن التشريعات الجيدة التي يتم التوصل إليها من خلال التفاوض والحوار والتعاون الدولي، هي أفضل طريقة لتحقيق النهوض بالمرأة، وإن حكومة بلدها مستعدة للإسهام في أي طريقة ممكنة لهذا الغرض.

٥٠ - **الآنسة دورانت** (جامايكا): قالت إن أهداف المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة ما زالت تشكل التحديات الرئيسية في الجهد العالمي المبذول لتحقيق التنمية المستدامة والسلام. ومنذ اعتماد منهاج عمل

بيجين، ازدادت مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وتزايد ظهور المنظور الجنساني في التدابير المتخذة على الصعيد العالمي. غير أن عدم التساوي المطّرد الذي يميز حالة المرأة ما زال مترسخاً بعمق. وقالت إنه إذا لم يوجد نهج شامل إزاء النقائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تواجهها المرأة، لن يحقق التغيير الأهداف الطموحة التي تم تحديدها في مؤتمر بيجين وفي الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة.

٥١ - ومضت تقول إنه في حين أن السجل العالمي للتنفيذ يشتمل على إنجازات تستحق الثناء، فإنه يشير إلى مجالات ضعف عديدة. فالمفارقات المستمرة بين المرأة والرجل في الصحة والتعليم والعمالة وحقوق الإنسان تزيد سوءاً بفعل العولمة، التي تنطوي على إمكانية محو المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية. فيجب على المرأة أن تحظى بصورة متساوية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي تعين على تمكينها، ويجب على الحكومات أن تكفل أن تؤخذ قضايا الجنسين في الاعتبار في جميع مجالات السياسة العامة. وأعربت عن سرور وفد بلدها أن يكون من بين القضايا التي أبرزتها الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة تأنيث الفقر والآثار المتفاوتة للعولمة وتحرير التجارة والديون الخارجية على الرجال والنساء.

٥٢ - ومضت تقول إن من بين التحديات العاجلة الأخرى وجود زيادة في الاتجار غير المشروع بالنساء والفتيات وغير ذلك من أشكال الاستغلال نتيجة للجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتزايد خطر عدوى النساء بمرض الإيدز، والعنف القائم على أساس الجنس. وإن من المطلوب أن تشارك المرأة بفعالية في جميع مستويات صنع القرار لمكافحة هذه المشاكل. غير أن هناك تقدماً محرزاً: فقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة في الصراع المسلح هو اعتراف صريح بدورها في منع الصراع وحسمه. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها أيضاً بأعمال شعبة النهوض بالمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وغيرهما من الوكالات لكفالة أن يظل الإدماج الجنساني ذا أولوية داخل منظومة الأمم المتحدة.

٥٣ - وأردفت تقول إن جامايكا بدورها شرعت، من خلال مكتبها الوطني لشؤون المرأة، في عدة برامج لمعالجة قضايا مثل القضاء على الفقر، والعنف ضد المرأة، والتعليم والتدريب، جنباً إلى جنب مع إجراء مراجعة لتشريعاتها. وقالت إن تمكين المرأة في المجتمعات الريفية، وتوفير الائتمانات الصغيرة، وتحسين ظروف العاملات في الأسر المعيشية، وتزايد حصول جميع النساء على الرعاية الصحية الأولية تمثل الأركان الهامة لجهود جامايكا المبذولة للنهوض برفاهة المرأة.

٥٤ - **السيدة لمبياس شافز** (بوليفيا): قالت إن مجالات الاهتمام الخاص المدرجة في برنامج عمل بيجين ما زالت ذات أولوية لدى بوليفيا، وإن الحكومة صممت سياسات إنمائية تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين. ومن المجالات ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة لبلد متعدد الثقافات كبوليفيا التنمية الريفية ووضع المرأة الريفية والمرأة في الشعوب الأصلية، وقد اعترف تعديل جديد أدخل على قانون الإصلاح الزراعي بضرورة المساواة بالنسبة للمرأة، بغض النظر عن مركزها المدني، في التوزيع والإدارة والملكية والحصول على الأرض. أما العنف الأسري فهو مجال آخر من مجالات الاهتمام، وقد نصت خطة العمل الوطنية بشأن العنف ضد المرأة على توفير تدريب خاص للعاملين في النظام القضائي لدى معالجة ضحايا هذا العنف. كما تضمن برنامج الإصلاح التعليمي مكونات تستهدف احتياجات المرأة الريفية والمرأة في الشعوب الأصلية. أما برنامج صحة الأم والطفل الوطني فينطوي

على جوانب تتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة، ويوفر توجيهاً للمرأة في مجال اتخاذ القرار بشأن المسائل الجنسية ومسائل الأمومة الخاصة بها.

٥٥ - واستأنفت قائلة إن معدلات الفقر المرتفعة في بوليفيا نتيجة لعدم المساواة والاستبعاد واصلت تدهورها في العقد الماضي. فالتهميش لا يقتصر على المستوى الاقتصادي أو الطبقة الاجتماعية، بل يتعلق أيضاً بالفئة العرقية والجنس. ومع ذلك واصلت الحكومة تأكيدها على الحاجة إلى إدماج منظور جنساني في كافة الأنشطة الاجتماعية-الإنمائية، وخصوصاً في مجال القضاء على الفقر. ونظراً لأن تأنيث الفقر يؤثر على المرأة الريفية والمرأة في الشعوب الأصلية على النحو الأشد، يجب أن تفهم ديناميات الاقتصاد الريفي بغية إعادة توجيه السياسات بحيث تعزز المشاركة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وإن عدداً من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي تنفذ بمساعدة دولية أدمجت منظوراً جنسانياً.

٥٦ - واختتمت قائلة إنه على الرغم من أن على الحكومة مسؤولية إدراج المنظور الجنساني في كافة سياساتها، فإن على المجتمع ككل أن يعمل على كفالة حصول المرأة على التعليم والرعاية الصحية، وعدم استبعادها من جهود التنمية الريفية والقضاء على الفقر، وكفالة عيشها متحررة من جميع أشكال العنف.

٥٧ - **السيد أحمد** (العراق): قال إن النهوض بالمرأة لا يمكن تحقيقه إلا ضمن إطار نهج شامل إزاء حقوق الإنسان، مع إيلاء الاعتبار للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وإن المرأة في بلده أحرزت، على مر القرون، حقوقاً وامتيازات أقرها العرف وأودعت في القانون. وإن الحكومة سنت تشريعات تجسد أحكام القانون الإسلامي وتتفق مع تراث العراق الثقافي والإنساني، وتكفل حقوق المرأة في الصحة والتعليم والمشاركة في الحياة السياسية وفي الأنشطة التي تؤدي إلى تحسين حالتها الاقتصادية والاجتماعية. وقال إن العراق انضم إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تم إدماجها في القانون الوطني. كما إن الحكومة اتخذت خطوات للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بمنهاج عمل بيجين بوضع استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة وتشكيل لجنة وطنية رفيعة المستوى لذلك الغرض، تضطلع بمسؤولية رسم السياسات ووضع آليات تنفيذها.

٥٨ - وأضاف قائلاً إن الحكومة شكلت أيضاً لجاناً متخصصة للنهوض بالمرأة في المؤسسات الرسمية والمنظمات المهنية وأعطت دفعاً لأنشطة المنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون المرأة، وخصوصاً الاتحاد العام للمرأة العراقية، وعقدت عدداً من المؤتمرات الوطنية والدولية لمناقشة حالة المرأة.

٥٩ - واستطرد يقول إن التقدم الذي أحرزته المرأة العراقية تقوض، مع ذلك، بالحصار المفروض على العراق طيلة الـ١١ سنة الماضية، الذي أدى إلى انهيار الهياكل الأساسية وزعزعة كافة جوانب حياة المجتمع العراقي، وخصوصاً الأطفال والنساء. وقد تأكد ذلك بالتقارير التي صدرت عن منظمات دولية تعمل في العراق كمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

٦٠ - ومضى يقول إن التلوُّث البيئي الذي حصل باستعمال القوات المتحالفة لأسلحة الأورانيوم المنضب خلق مشاكل طبية بين النساء، منها العقم والتشوه الوراثي والسرطان.

٦١ - وأردف قائلاً إن الحكومة قدمت تقارير عن حالة المرأة في العراق إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في تقريريها الثاني والثالث، اللذين جرى النظر فيهما في حزيران/ يونيه ٢٠٠٠. وقد لاحظت اللجنة أن الجزاءات والحظر أعاقا النهوض بالمرأة، وبينت أن هذه الحالة تشكل عقبة أمام التنفيذ الكامل للاتفاقية. كما أثنت على الحكومة، وعلى إرادتها السياسية لتنفيذ الاتفاقية، وعلى التدابير التشريعية التي اتخذتها في ذلك الصدد، وخصوصاً إنشاء لجنة وطنية رفيعة المستوى للنهوض بالمرأة العراقية ووضع استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة.

٦٢ - واختتم قائلاً إنه يتحتم على المجتمع الدولي أن يبدي القلق بشأن المعاناة التي فرضت على بلده، والتي هي بمثابة مأساة إنسانية تبلغ حد الإبادة الجماعية وانتهاك لكافة حقوق الإنسان ذات الصلة.

٦٣ - **السيدة الفارس** (الجمهورية الدومينيكية): قصرت ملاحظاتها على المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وأشارت إلى أن الأمانة العامة للأمم المتحدة اقترحت في عام ١٩٩٩ العمل بنظام المعلومات والتواصل الشبكي للتوعية بالمنظور الجنساني بغية إعادة تنشيط تلك الهيئة. وعلى الرغم من أن المعهد اعتمد المنهجية الجديدة بنجاح، فإن بقاءه مهدد بنقص الدعم المالي اللازم لتقويم صعوباته الهيكلية. وللتخفيف من هذه الحالة، اعتمدت الجمعية العامة، في المقرر ٤٥٧/٥٥، مبلغاً إضافياً يصل إلى ٠٠٠ ٨٠٠ دولار كي يتسنى للمعهد أن يغطي عملياته في عام ٢٠٠١. ومع ذلك، فقد استمرت صعوبات المعهد نظراً لانخفاض مستوى التبرعات لصندوقه الاستئماني. ونتيجة لذلك، أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٤٠/٢٠٠١، بأن تنظر الجمعية العامة في وضع ترتيبات معينة لتمويل عمليات المعهد مؤقتاً وتنظر في أن تطلب إلى وحدة التفتيش المشتركة أن تجري استعراضاً للصندوق الاستئماني للمعهد وتقييماً عاجلاً لأنشطته.

٦٤ - ومضت تقول إن حكومة الجمهورية الدومينيكية، بوصفها البلد المضيف، ترى أن هناك ضرورة ملحة لأن تنظر الأمم المتحدة في الخيارات العملية التي تتيح للمعهد أن يعمل بصورة مستدامة. وإن إعادة التشكيل لم تكن جزءاً من الجهود الماضية لإعادة تنشيط المعهد، الذي تبنى ببساطة أسلوباً جديداً في العمل وخفض من عدد موظفيه بالتدريج. وإن هناك ضرورة ملحة لإجراء تقييم لمشاكل المعهد الهيكلية، مع تحديد مصادر التمويل ومستوى الدعم اللازم لعمله على نحو فعال.

٦٥ - واختتمت قائلة إنه نظراً لأن المعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة هو الكيان الوحيد في منظومة الأمم المتحدة المكرس للبحث والتدريب ونشر المعلومات عن المرأة وقضايا الجنسين، فإن بذل جهود منسقة من جانب الدول الأعضاء والبلد المضيف والأمانة العامة للأمم المتحدة لا بد منه كي يستعيد المعهد قوته المؤسسية.

٦٦ - **السيد لورين** (كندا): لاحظ أن المساواة بين الجنسين لها صلة بجميع أعمال الأمم المتحدة، وقال إن كندا قدمت مشاريع قرارات بالنيابة عن كندا وأستراليا ونيوزيلندا في لجنة وضع المرأة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تحدد آليات جديدة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ النتائج التي اتفق عليها المجلس وتدعو، في جملة أمور، إلى القيام في المستقبل بتشكيل جزء تنسيق في المجلس لمتابعة هذه النتائج.

٦٧ - وأضاف يقول إنه تم إحراز تقدم في تحسين حالة المرأة في منظومة الأمم المتحدة. وإن حكومة بلده تؤيد بقوة توصية الأمين العام بالنسبة لوجود خبراء في قضايا الجنسين في مكتب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. غير أن إحراز هدف ٥٠/٥٠ من التوازن بين الجنسين في المنظومة ما زال بعيداً عن غايته. وإن على الدول الأعضاء دوراً هاماً تؤديه في تسمية مرشحات للانتخاب في هيئات الأمم المتحدة.

٦٨ - وأردف قائلاً إن الدول الأعضاء يمكن أن تفخر بالتقدم نحو المساواة بين الجنسين، الذي شمل قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وإن وفد بلده يؤيد الجهود المبذولة لإدماج أحكامه في الأنشطة اليومية للأمم المتحدة. كما يؤيد الدور الهام الذي تؤديه المستشارة الخاصة لقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة ويؤديه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في التركيز على تنفيذ هذا القرار. وقال إن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري آليتان هامتان لإحراز التقدم. غير أنه لم يتم تحقيق التصديق الشامل بعد وإن التنفيذ يتعرقل بوجود عدد كبير من التحفظات التي تتعارض مع هدف الاتفاقية.

٦٩ - **السيد باكليسانو** (لجنة الصليب الأحمر الدولية): قال إن لجنة الصليب الأحمر الدولية أعربت مراراً عن القلق بشأن حالة المرأة في حالات الطوارئ الإنسانية. وفي المؤتمر الدولي السابع والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، تعهدت لجنة الصليب الأحمر الدولية بتعزيز احترام المرأة في الصراع المسلح. وقال إن اللجنة نشرت لتوها، استناداً إلى خبرتها، دراسة بشأن أثر الحرب على المرأة بعنوان "المرأة تواجه الحرب".

٧٠ - وأضاف يقول إن الدراسة دلّت على أن تجربة المرأة بالحرب تتراوح من المشاركة الفعالة كعنصر محارب إلى كونها تستهدف بوصفها عضواً بين السكان المدنيين، وذلك يستتبع التفريق، وفقدان الأسرة وسبل العيش، وخطر العنف الجنسي والإصابة والحرمان والموت. وإن المرأة تواجه الحرب بشجاعة ومرونة تبديهما في أدوار غير مألوفة؛ ولذلك فمن المهم جداً إشراكها في التدابير المتخذة لحمايتها ومساعدتها. وإن الحدود المقبولة عموماً للأعمال الحربية تنتهك كثيراً، وقد دلّت التجربة أن سلامة المرأة غير مضمونة بالاحترام الواجب لها. ومن التحديات الرئيسية كفالة احترام التمييز بين المدنيين والمحاربين في زمن الحرب للحيلولة دون مزيد من توسيع نطاق العنف. وإن القواعد الموجودة في القانون الإنساني توفر تغطية كافية لاحتياجات المرأة في حالات الصراع المسلح؛ لذلك فإن آليات فرض الحقوق والانتصاف من الانتهاكات ذات أهمية بالغة. وإن التطورات التي حدثت مؤخراً، على الصعيدين الوطني والدولي، في مقاضاة المسؤولين عن جرائم الحرب هي بمثابة خطوة هامة في محاربة الإفلات من العقوبة.

٧١ - وأردف قائلاً إن لجنة الصليب الأحمر الدولية ملتزمة بمساعدة المرأة وحمايتها، وإن تحسين حظ المرأة في زمن الحرب مسؤولية تقع على كاهل الجميع. وإن الوقت قد حان لكي يوضع القانون الإنساني الدولي موضع التطبيق.

اختتمت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.